مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 19 / العدد: 02 / السنة: 2020 (العدد التسلسلي 53) / ص ص:124-137

الترشيد الاقتصادي والبيئي في مجال استغلال الموارد الاقتصادية

Economic and Environmental Rationalization in the Area of Exploitation of Economic Resources

الدكتور. بن با جلول[1]،

Dr. BENBA Djelloul

[1] كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية– ادرار، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/06/13 **تاريخ القبول:** 2020/06/23 **تاريخ النشر:** 2020/06/30

ملخص:

ترجع معظم أسباب التدهور البيئي في العديد من المناطق الاقتصادية إلى اعتماد النموذج القائم على استنفاد الموارد غير المتجددة، أو إستنفاد الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء، وهو ما يجعل الاستغلال المفرط للموارد يؤدي إلى تدمير التنمية المحققة. ويحتاج الاستغلال المنتظم للموارد الطبيعية إلى توفر اليات وضوابط للترشيد الاقتصادي والبيئي، وذلك بهدف جعل كلا من الموارد المتاحة أو البيئة المحيطة أكثر استدامة على المدى المنظور، علما أن استغلال الموارد المعدنية يجب أن يتم بطريقة مثلى تحقق التنمية الاقتصادية من جهة، وتحافظ على نموذج متوازن للاستغلال والحفاظ على البيئة من جهة أخرى، وهي مسائل يؤدي فيها الوعي الفردي والمجتمعي، والوعي لدى رجال الأعمال والشركات دورا هاما، كما تؤدي فيها التشريعات والقوانين المنظمة للاستغلال والبيئة والمدونات المنظمة لسلوك عمل الشركات دورا محوريا.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الترشيد البيئي، الموارد الاقتصادية،

Abstract:

Most of the causes of environmental degradation in many economic regions are due to the adoption of a model based on the depletion of non-renewable resources or the depletion of renewable resources to a greater degree than their viability, which results in the excessive exploitation of resources leading to the destruction of the development achieved .Regular exploitation of natural resources must provide mechanisms and controls for economic and environmental rationalization, make available resources or the surrounding environment more sustainable in the foreseeable future, know that mineral resources must be exploited in the best possible way to achieve economic development on the one hand and maintain a balanced exploitation model on the other. And these are issues in which the awareness of the individual, society, and awareness of the business sector plays an important role.

Keywords: sustainable development, Environmental rationalization.. Economic resources

المؤلف المرسل: بن با جلول ، **الإيميل:** benba.djelloul@gmail.com

مقدمة:

تركز المفاهيم الاقتصادية الحديثة على دعم التكامل بين البيئة والتنمية في القرارات الخاصة بالأعمال لدى الشركات في مختلف المجالات، وهو اتجاه متقدم يخدم اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة الذي يلقى قبولا عالميا، وهو مفهوم لا يزال حديثا، ويعاد النظر في مدلوله باستمرار، وإن كان هذا المفهوم أسس مبادئ التساوي بين الاجيال الحالية والقادمة، مما يسمح بتهيئة فرص التنمية للأجيال القادمة.

ويدفع الارتفاع المتزايد في إعداد المؤسسات والأعمال والشركات الاقتصادية وغيرها والتي تزايد معها حجم الاستغلال في قطاعات الموارد والثروات إلى زيادة تعميق الوعي أكثر بالقضايا الاقتصادية والبيئية المرتبطان معا، خاصة وإن الاستغلال غير المنتظم وغير العقلاني للموارد الطبيعية عامة والمعدنية على وجه الخصوص يجعل من الصعب على الحكومات توفير الحلول الاقتصادية، أو توفير الحلول البيئية للمشاكل التي تمضي عقود عديدة على الاستمرار فيها، وهو ما يجعل الالتزام باليات الترشيد الاقتصادي والبيئي قبل وخلال فترة استغلال الموارد مسالة في غاية الأهمية، ويمكن أن تؤدي الى اصطحاب النتائج الإيجابية في الجانب الاقتصادي والبيئي معا، وسوف نحاول من خلال هذه المقال التعرف على تلك الأليات في مجال استغلال الثروات والموارد الاقتصادية، من خلال التطرق لمعالجة الإشكالية الموالية:

كيف يمكن تحقيق الترشيد الاقتصادي والبيئي في مجال استغلال الموارد؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بآليات الترشيد الاقتصادي والبيئي؟
- هل ستؤدي تلك الآليات إلى تحقيق الاهداف العديدة في إطار التنمية المستدامة؟
- ما هي الجهات المعنية للعمل في إطار الترشيد الاقتصادي والبيئي لاستغلال الموارد ؟

وبغرض معالجة هذه الإشكالية سوف يتم التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة والأبعاد الأساسية لها، كما سوف يتم التطرق إلى اليات الترشيد البيئي والتي سوف تركز على المبادئ العامة، إلى جانب التطرق لمفهوم تقييم التأثير البيئي كأهم تلك الآليات، وأيضا سوف يتم التطرق الى اليات الترشيد الاقتصادي من خلال التركيز على أدوات القياس الاقتصادي

للمشاريع وكيف تؤدي تلك الأدوات إلى تحقيق الأهداف المتعددة من جهة التنمية ومن جهة الاستدامة، ثم تتبع تلك العناصر بالخاتمة النهائية للبحث التي تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

1. مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي البديل التنموي لما يعرف بالتنمية التقليدية والتي كانت تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي بشكل أساسي، وبالرغم من الالتزام الدولي العالي تجاه التنمية المستدامة إلا أن التعريفات والممارسات بشأنها قد اختلفت ويشار في هذا السياق إلى أن (**Fowke & Prasad 1996**) قد أورد أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا لهذا المفهوم (الغامدي، 2007، صفحة 08). وهي تعرف بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون ألإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل، "فمفهوم التنمية المستدامة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة و التنمية و ذلك أن التنمية المستدامة بمعناها الواسع تشمل عدة أبعاد مترابطة كالأبعاد الاجتماعية، السياسية و البيئية، الاقتصادية و التكنولوجية والإدارية و لكي تستديم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن و تفاعل متبادل و ترابط متناغم بين هذه الأبعاد"(وناس، 2007، صفحة 34)، وفي إطار شرح وتحديد الأبعاد التي تركز عليها التنمية المستدامة يمكن القول أنها تركز على تحقيق ثلاثة اهداف أو أبعاد اساسية وهي كما يلي:

02-01- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يتطلب هذا البعد إيقاف استنزاف أو تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية أو السطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية، ويتجسد ذلك من خلال تغيير أسلوب الإنتاج ، فالإنتاج المتوافق مع النظام البيئي يختلف إختلافا عميقا عن ألإنتاج الحالي والذي لا تتفق بعض أساليبه مع الاستدامة ، ويتطلب ذلك تعديل نظام الإنتاج كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، و يعتبر تغير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري إلى استخدام الطاقات المتجددة و التحول من استخدام مواد خام إلى مواد

مستعملة بالإضافة إلى ذلك العمل على تقليص المخرجات المخلفات من نفايات و ملوثات و تصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات ألإنسانية في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية و ذا كثافة استغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال ألأرض التقديرية

02-02- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

ويشير هذا البعد إلى العلاقة الموجودة بين الطبيعة و الأفراد و إلى النهوض برفاهية الناس و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية ألأساسية و الوفاء بالحد الأدنى من معايير ألأمن، و احترام حقوق الإنسان، و في هذا ألإطار يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة بأنها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، و هي تجدد البيئة بدل القضاء عليها، وتسعى إلى تمكين الافراد وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات ، ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لذا يمكن القول عنها بأنها تنمية ألأفراد من أجل الأفراد بواسطة الأفراد.

وتنمية الأفراد معناها الاستثمار في قدرات الأفراد و التنمية من أجل الأفراد معناها كفالة توزيع نتائج النمو الاقتصادي المحقق توزيعا واسع النطاق، أما التنمية بواسطة الأفراد أي إعطاء لكل فرد فرصة للمشاركة فيها، و أكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة و مأجورة. إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد و الإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن الأجيال الحاضرة و المقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، مع مراعاة عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية، إذ سيكون من الغريب الانشغال البالغ برفاه ألأجيال المقبلة . التي لم تولد بعد . بينما نتجاهل محنة الفقراء الموجودين اليوم كما يقتضي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تثبيت النمو السكاني إذ أن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمر مكلفا فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية و تكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية و الصلبة و هو ما يعني استنزاف الموارد و تدهور البيئة الطبيعية، و لذا يجب العمل

على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن حدود قدرة ألأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة و ضغط السكان هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء و تدهور التربة و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الأخرى.

02-03- البيئة بعد أساسي للتنمية المستدامة:

تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية و الاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف المورد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي ، لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و على هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات و انجراف التربة فتزايد استخدام الطاقات الأحفورية والتي تمثل نسبة استخدام تقدر ب 80 % من لاستهلاك العالمي في الوقت الحالي ، قد تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، حيث يعد توازنه هذا من أهم عوامل الحياة على الأرض.

ولقد كان الاعتماد الرئيسي في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، يقوم على استهلاك الوقود الأحفوري و لا يزال هذا الاعتماد قائما، و لما كانت حماية البيئة والحفاظ على مواردها تعتبر حلقة الوصل بين الاستهلاك العالمي للطاقة و تطور التنمية في جميع دول العالم، فإنه في عام **1992** تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية و التي تضمنت تعهدات عامة تتحملها الأطراف في ألاتفاقية، ثم ألحق بهذه الاتفاقية سنة **1997** برتوكول كيوتو الذي يسعى إلى فرض التزامات محددة تقوم بها الدول الأطراف لتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة والسعي إلى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة. و تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري ، و هكذا يمكن أن نقول أن

البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا و بصورة رئيسية تركز على كمية و نوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، و عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرق منهجية تشجيعية و مترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها.

وبالرغم من أن الأمم المتحدة سوقت للتنمية المستدامة، غير أنها حسب بعض الاقتصاديين لم تنجح في تحقيق هذا النمط من التنمية عبر برامج تعاونها الإنمائي مع الدول النامية، فالتوجه بالتنمية المستدامة نحو الإهتمام البيئي البحت على حساب المسائل الاقتصادية ألإنمائية هو في الحقيقة من ألأولويات البيئية الخاصة بالدول الصناعية المتطورة، وهو ما يشكل مصدر قلق للبلدان النامية .فأولويات التنمية المستدامة للدول الصناعية تتمثل في الاحتباس الحراري، المقايضة البيئية، والتحول إلى اقتصاد السوق و غيرها من المسائل الناتجة عن التطور الصناعي، في حين إن أولويات التنمية المستدامة بالنسبة إلى الدول النامية تتمثل في البطالة، الفقر المدقع، مدن الصفيح، وتأمين الموارد اللازمة لعملية التنمية، وهو ما يجعل الاتفاق على المصطلحات مسألة سهلة غير أن تحقيق ألأهداف وإنفاذ البرامج مسألة في غاية التعقيد.

2. العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية والتنمية:

لا شك أن غياب احتساب ألأبعاد البيئية في التنمية عموما، يهدد بعدم استمراريتها في المستقبل، نظرا لأن التكاليف البيئية الناتجة عن سوء الاستغلال قد تؤدي إلى حجب منفعة الايراد الاقتصادية للتنمية، مما يحتم ضرورة إدراج الاعتبارات البيئية في أي من مشاريع التنمية، كما أن الاستغلال غير العقلاني للموارد قد يهدد بانتهائها دون تحقق الاستفادة المرجوة منها. بل أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن وجود الموارد الطبيعية والثروات بوفرة عالية قد يجعل من الصعب على صانعي السياسات وعلى الحكومات وضع وتنفيذ سياسات للإنفاق والضرائب خلال فترة الوفرة، وتشير تلك الدراسات إلى أنه يتعين على الحكومات المشرفة على

الاقتصادات الغنية بالموارد أن تعالج عدة قضايا كما يلي (دانييل، سبتمبر 2013، صفحة 19):

- قابلية نفاد الموارد غير المتجددة مثل النفط والغاز والمعادن وبالتالي نفاد الصادرات التي تعتمد عليها تلك البلدان
- عدم التنبوء بأسعار السلع الأولية التي تصدرها تلك البلدان مما يؤدي إلى تقلب في الإيرادات المتأتية عنها ، وهو ما يمكن أن يتسبب في تقلب الإنفاق الحكومي
- افتقار البلدان الى أطر سياسات قوية بما يكفي لدعم تنفيذ سياسات سليمة للضرائب والإنفاق وربما تكون لدى تلك البلدان تنبؤات طويلة الأجل بالإيرادات وتنفيذ مشاريع استثمارية عامة عالية الجودة.

وتشير نفس الدراسات الى أن تحديد أفق إيرادات الموارد هو مسألة صعبة، نظرا لإمكانية حدوث اكتشافات جديدة وتغييرات تكنولوجية يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للموارد الطبيعية، وإعداد تقديرات مقبولة لمدة استمرار ايرادات الموارد أمر مهم لأن قابلية نفاد المورد الطبيعي يمكن أن تسهم في تحديد سياسة المالية العامة، في حين أن الاستمرارية في استغلال الموارد دون أفق محدد يعتبر من التحديات الأساسية أمام الاقتصادات التي تعتمد على تلك الموارد بشكل أساسي. كما أن التحدي الأخر يتمثل في كيفية إدارة تقلب الإيرادات مع سعر المورد، وهو ما يستدعي بالأساس مراجعة الخطط التنموية بناء على مصادر تمويلها.

3. اليات الترشيد البيئي:

يمكن القول أن اليات الترشيد البيئي تعتبر من الآليات المساعدة والمنظمة لاستغلال الموارد والثروات المعدنية، كما أن إلزام الشركات ورجال الأعمال بتلك المبادئ يعتبر من مدونات السلوك التي تنظم العمل في القطاع، ويمكن الإشارة إلى تلك الآليات والمبادئ كما يلي (العباسي، 2008، صفحة 08):

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي :

حيث يتعين على الشركات العاملة في قطاع الموارد عدم إلحاق أي من الأضرار بالتنوع البيولوجي الموجود في البيئة المحيطة.

- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:

حيث يتعين على الشركات عدم إلحاق الأضرار بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض وباطن الارض والتي تعتبر في كل الحالات جزءا أساسيا من عملية التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة

- مبدأ الاستبدال:

حيث يجب اختيار تنفيذ الأنشطة الأقل إضرار بالبيئة مقارنة بالأنشطة الاكثر إضرار بالبيئة، حتى ولو كان تكاليف الأولى مرتفعة.

- مبدأ الادماج:

يجب دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها

- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:

ويكون ذلك باستعمال أحس التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

- مبدأ الحيطة:

بحيث يجب ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة

- مبدأ الملوث الدافع:

والذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة دفع نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.

- مبدأ الاعلام والمشاركة:

لكل شخص الحق أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

- إعلان ريو بشان البيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 التي عقدت في البرازيل ـ ريو دي جانيرو. حضر هذا المؤتمر العديد من ممثلي الدول والحكومات والمجتمعات المدنية والاقتصادية، حيث حضر المؤتمر 176 دولة و 1400 منظمة غير حكومية) وهذا الإعلان يتضمن جملة من المبادئ العالمية ، التي تجعل الافراد في صميم اهتمامات التنمية، إلى جانب الحق في التنمية لكل فرد على شكل يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنسانية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة، كما أن تلك المبادئ تتضمن سعي السلطات إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية داخليا وخارجيا واستخدام الأدوات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الملوث الدافع مع مراعاة الصالح العام ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين.
- إدراج تقييم التأثير البيئي:

يعرف تقييم التأثير البيئي على أنه عملية منظمة لتحديد وتوقع وتقييم التأثيرات البيئية للأعمال والمشاريع المقترحة، هذه العملية تتم كوضع مسبق على القرارات الرئيسية والالتزامات(برنامج الامم المتحدة، صفحة 103). إن البيئة بمفهومها الواسع الذي يشتمل على التأثيرات الثقافية والاجتماعية والصحية تعتبر كجزء مكمل لتقييم التأثير البيئي، وعمليا فإن عملية التقييم البيئي تهدف إلى منع التأثيرات البيئية السلبية للمشروع أو التخفيف منها ويهدف إدراج تقييم التأثير البيئي إلى ما يلي (برنامج الامم المتحدة، صفحة 104):

- يتيح لمتخذي القرارات معلومات كافية عن العواقب البيئية للمشروع المقترح
- الارتقاء بالبعد البيئي والتنمية المستدامة من خلال التعريفات المناسبة للتحسين وتخفيف الآثار في جميع المشروعات.

ويمكن القول أن تقييم التأثير البيئي يعمل على تخفيض عبء التأثيرات البيئية الناتجة عن أعمال التنمية ويجعلها تنمية مستدامة .وهذه التأثيرات البيئية تتميز بالتعقيد وكبر حجمها وبعضها لا يظهر عواقبه إلا بعد مضى أكثر من ثلاثين عاما من إجراء عملية تقييم التأثير البيئي .ونتيجة لذلك، اكتسب تقييم التأثير البيئي أهمية كبرى كأداة

لاتخاذ قرار فى عمليات التنمية. ويهدف تقييم التأثير البيئي إلى نوعين من الاهداف (برنامج الامم المتحدة، صفحة 105) والذي يمكن ذكرها كما يلي:

- الأهداف قصيرة المدى:

يتمثل أساسا في إخبار متخذ القرار بالتأثيرات البيئية المتوقعة والمخاطر المحيطة بمشروعات التنمية المقترحة، وهي كما يلي:

- يحسّن التصميم البيئي للمشروع المقترح.
- يضمن بأنّ المصادر البيئية مستعملة بشكل ملائم وبكفاءة.
- يحدد إجراءات تخفيف تلائم التأثيرات البيئية المتوقعة من المشروع المقترح.
- يشتمل على الشروط والمواصفات البيئية للمشروع المقترح ويسهّل إطلاع متخذ القرارات بها عند تنفيذ المشروع.

- الأهداف الطويلة المدى:

وتتمثل في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق اليقين بأن مشروعات التنمية المقترحة لا تقوض الأنظمة البيئيّة أو أحد المصادر الحرجة بالبيئة والتي بدورها تؤثر على أسلوب الحياة ومعيشة المجتمعات الذين يعتمدون على تلك المصادر فى حياتهم وذلك من خلال ما يلي:

- يعمل على حماية الإنسان و أمنه.
- يعمل على تفادى حدوث التغييرات البيئية غير المعكوسة والضرر البالغ على البيئة.
- حماية ووقاية للمصادر والمناطق الطبيعية، ومكوّنات النظام البيئي.
- يحسّن المظاهر الاجتماعية للمشروع المقترح.
-

4. اليات الترشيد الاقتصادي:

يعتبر سوء الاستغلال للموارد المتجددة وغير المتجددة ، من أهم العوامل التي تؤدي إلى نفاد الثروات دون تحقيق النتائج البيئية والاقتصادية المطلوبة، بل أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن البلدان والمناطق التي توجد فيها وفرة من الموارد الطبيعية غالبا ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أقل، وتكون نتائجها الإنمائية أسوأ من البلدان والمناطق التي توجد فيها مقادير أقل من

الموارد الطبيعية (وارنر، 2013، صفحة 23)، ويرجع السبب في ذلك الى الإفراط ودون ترشيد في استهلاك تلك الثروات، إلى جانب حالات الفساد وسوء التسيير وغياب المسائلة التي قد تتعايش في بيئات الأعمال الضعيفة، وبهدف استدامة استغلال الموارد المتاحة يجب اعتماد أدوات القياس الاقتصادي ومؤشرات تعتبر بمثابة اليات وعوامل لترشيد استهلاكها وهي كما يلي (عبدالباقي، صفحة 113):

- **معدل الخصم الاجتماعي:**

يستخدم في هذا المعدل مبدأ القيمة الحالية والمستقبلية ماليا ومحاسبيا في اتخاذ القرارات التجارية المختلفة كما يمكن استخدامه اجتماعيا في اتخاذ قرار استخدام أو استخراج مورد طبيعي في الوقت الحالي أو بعد مدة زمنية وذلك عن طريق مقارنة القيمة الحالية للمورد وقيمته المستقبلية وعادة ما تعكس القيمتين السابقتين الإنتاجية الحدية للمورد، أو قيمة إسهام ذلك المورد في سلعة ما.

- **المدى الزمني:**

يعتبر تحديد المدى أو الأفق الزمني ضروريا لحل أي نموذج رقمي لكي تتحصل على نتائج قابلة للتحليل إلا أن النموذج يزداد صعوبة كلما زادت عدد المتغيرات وعدد السنوات وعدم خطية العلاقة، فإذا أخذنا عدد السنوات أو المدى الزمني فإنه يعتبر غير حيادي من ناحية العدالة الاجتماعية بين الأجيال ولتوضيح هذا فإذا كان الجيل يمثل **40** سنة، فإذا أخذنا في النموذج المدى بأربعين سنة وإذا كان هذا النموذج الرقمي يعبر عن استخراج موارد ناضبة هذا يعني أن استخراج المورد بالنسبة للجيل الثاني أو الثالث بعد **80** سنة أو **120** خارج إطار الهدف، مما يعني أن الأجيال الأخرى بعد الجيل الأول والثاني تبقى خارج الإطار وهذا ما تستخدمه الحكومات الأن والمؤسسات في إعطاء مفهومها للتنمية المستدامة بحيث نجد في بعض الأحيان تناقضات في مفهوم التنمية المستدامة.

- **كفاءة حركية الموارد:**

يعتبر الاقتصاديون أن نظرية كفاءة حركية الموارد ضرورية وهامة لاستغلال الموارد والحفاظ عليها وتحقيق عدالة اجتماعية بين الأجيال الحالية والمستقبلية، بحيث يجب أن تساوي

تكلفة رأس المال القيمة الحدية لناتج رأس المال مقسومة على الوحدة الموحدة من رأس المال وذلك لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتحقيق عدالة اجتماعية بين الأجيال.

ويمكن القول أن الالتزام بأدوات القياس الاقتصادي للعوائد والتكاليف الحالية والمستقبلية سوف يمكن من تقدير إيجابي لطرق الاستغلال التي تضمن الوفاء بحقوق الأجيال المقبلة من المكاسب الاقتصادية، إلى جانب التركيز على الأهداف البيئية في الأعمال وهو ما سوف يساعد على جعل الإيرادات المتحققة أكبر بشرط أن تكون التكاليف البيئية المصاحبة للأعمال وعمليات الاستغلال أقل.

خاتمة

يعتبر الترشيد الاقتصادي والبيئي وتحسين الاستخدام للموارد الطبيعية الثمينة، هما النتيجة الاقتصادية المترتبة منطقيا على هذا استعمال مفهوم التنمية المستدامة عند استثمار واستغلال الموارد واستخدام البيئة الطبيعية، كما يمكن القول أن التنمية المستدامة ولدت في إطار الاهتمام بحماية البيئة وتقاسمها بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، إلا أن هذا لا يعني إهمال الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة أي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أولت الدول النامية أهمية أكبر للجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة ، وخاصة في المرحلة التي تلت استرداد السيادة الوطنية والقانونية على الموارد الطبيعية، فدول جنوب شرق أسيا مثلاً تركت حماية البيئة وصيانتها وتحقيق استدامتها إلى المرحلة التي تلي تحقيق الارتقاء التكنولوجي والصناعي والاقتصادي، وتحسين الدخل القومي والفردي، وذلك على غرار ما فعلته الدول المتقدمة من قبل، غير أن أولويات الدول الصناعية هو التركيز على الجوانب البيئية، فالاستغلال العقلاني للموارد وللبيئة الطبيعية يتطلب الالتزام بقواعد العمل الاقتصادي والبيئي على نحو يحقق التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، فتحقيق التنمية المستدامة يقتضي التركيز على وجود الآليات الاقتصادية والتي تتمثل في الجوانب الاستراتيجية للاقتصاد، خاصة في مجال الاستخدام العادل للموارد وطرق الحصول عليها، كما أن الآليات البيئية تكمن في تنفيذ القوانين والتشريعات التي تحمي البيئة وتحمي حقوق الاجيال القادمة من الثروات المتاحة.

ويعتبر تطبيق اليات الترشيد الاقتصادي والبيئي في مجال استغلال الثروات الطبيعية من الركائز الأساسية لإدارة استغلال تلك الموارد وفق أسس التنمية المستدامة، فتطبيق تلك الآليات الاقتصادية والبيئية يحقق الترشيد الاقتصادي في استغلال تلك الموارد، مما يجعل حقوق الأجيال القادمة من الثروات قائمة، ويجعل في نفس الوقت طرق الاستغلال من طرف الشركات والمستثمرين تقوم على أسس بيئية تراعي حماية الثروة والصحة العامة، وبالتركيز على الترشيد الاقتصادي والبيئي في مجال استغلال الموارد الطبيعية يمكن القول أن على الحكومات والشركات في هذا المجال يجب أن تلتزم بما يلي :

- ضرورة الالتزام بتطبيق اليات الترشيد البيئي وهي قواعد عامة لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة في مجال استغلال الموارد الطبيعية.
- ضرورة قبول المشاريع والأعمال والصناعات بعد دراسة وتقييم الأثر البيئي لها، بحيث توضح تلك الدراسات الآثار السلبية المحتملة لهذا المشروع على الصحة والبيئة، وما هي التعديلات المطلوبة لتخفيف هذه الآثار.
- ضرورة الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، خاصة بالنسبة لإطار عمل الشركات الأجنبية التي تركز عادة على أهداف الربحية دون مراعاة البيئة المحيطة.

ويمكن القول أن إخفاقات الحكومات والشركات وخاصة في جانب استغلال الثروات الاقتصادية، ترجع أساسا إلى غياب الالتزام باليات الترشيد الاقتصادي والبيئي، وإلى غياب أدوات القياس الاقتصادي للتكاليف وتقدير إيرادات الموارد، كما أن غياب التقديرات الكمية والدراسات القياسية عند تقدير الآثار البيئية الناتجة عن عمليات الاستغلال لتلك الموارد، يجعل حصر الآثار البيئية مسالة نظرية، فاستعمال أدوات القياس الاقتصادي وأدوات قياس التكاليف والآثار البيئية مسألة تساعد على ضبط سلوك الشركات العاملة ، كما تساعد على حصر الايرادات المتأتية وحجم التكاليف الناتجة، مع امكان المفاضلة بين الأولويات البيئية والاقتصادية أو الجمع بينهما.

قائمة المراجع :

- اندورو وارنر. (2013). الانتعاش المستعصي. نيويورك: مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي .
- برنامج الامم المتحدة. مقدمة ونظرة عامة على تقييم التأثير البيئي. واشنطن: الامم المتحدة.

- عبدالله بن جمعان الغامدي. (2007). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة. السعودية : قسم العلوم السياسة جامعة الملك سعود.
- يحي وناس. (2007). الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام. الجزائر: جامعة تلمسان الجزائر.
- عجلان العباسي. (2008). دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر. الجزائر: الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد جامعة سطيف.
- غريب بولرباح، بضياف عبدالباقي. سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب. الجزائر: جامعة ورقلة، الجزائر.
- فليب دانييل. (سبتمبر 2013). استخراج ايرادات الموارد. نيويورك: مجلة التمويل والتنمية .
- مؤتمر قمة الأرض. (1992). مؤتمر قمة الأرض. ريو دي جانيرو: مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 التي عقدت في البرازيل.